

دلائل الإعجاز

(أَأَنْ أُرْعَشْتَ كَفًّا أَوْ بَيْكًا وَأَصْبَحْتَ ... يَدَاكَ يَدَايَ لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ)
وجدته قد بدا لك في صورة آتق وأحسن . ثم إن نظرت إلى قول أربطاة بن سهيبية -
البيسط - : .

(إِنَّ تَلَّ قَنْدِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاظِرَةٍ ... تَنْدَسَ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ
الْأَسَدِ) .

وجدته قد فضل الجميع ورأيته قد أخرج في صورة غير تلك الصور كلها .
واعلم أن من الباطل والمحال ما يعلم الإنسان بطلانه واستحالتة بالرجوع إلى
النفس حتى لا يشك . ثم إنه إذا أراد بيان ما يجد في نفسه والدلالة عليه رأى
المسلك إليه يغمض ويدق . وهذه الشبهة - أعني قولهم : إنه لو كان يجوز أن يكون
الأمر على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصف لفظ من حيث هو لفظ لكان ينبغي أن لا
يكون للبيت من الشعر فضل على تفسير المفسر إلى آخره من ذلك . وقد عقلت لذلك
بالنفوس وقويت فيها حتى إنك لا تلقي إلى أحد من المتعلقين بأمر اللفظ كلمة
مما نحن فيه إلا كان هذا أول كلامه وإلا عجب وقال : إن التفسير بيان
للمفسر فلا يجوز أن يبقى من معنى المفسر شيء لا يؤد به التفسير ولا يأتي عليه
لأن في تجويز ذلك القول بالمحال وهو أن لا يزال يبقى من معنى المفسر شيء لا يكون
إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن الصحيح من أنه لا يجوز أن
يكون لفظ المفسر فضل من حيث المعنى على لفظ التفسير . وإذا لم يجز أن يكون
الفضل من حيث المعنى لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه . فهذا جملة ما
يمكنهم أن يقولوه في ضرورة هذه الشبهة قد استقصيته لك . وإذا قد عرفت فاسمع
الجواب وإلى [] تعالى الرغبة في التوفيق للصواب : اعلم أن قولهم : إن
التفسير يجب أن يكون كالمفسر دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي
بيناه من أن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور ويدفعوه أصلاً حتى يدعوا أنه لا
فرق بين الكناية والتصريح . وأن حال المعنى مع الاستعارة كحال مع ترك
الاستعارة . وحتى يطلبوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون أبداً أبلغ من
الحقيقة